Université d'Oran 2 Mohamed Ben Ahmed
Faculté des Sciences économiques, Commerciales et Sciences de Gestion
2022 – 2021

- **Niveau : L 1** **Semestre : S1**
- **Domaine : SEGC**
- **Matière : Introduction à la sociologie 1**
- **Enseignant : BENCHAREF HOUCINE**
- **Séquence : C14 / 15-14**
- **Code de la ressource : L1_S1_SEGC_D112_C14/15**

مقياس: مدخل الى علم الاجتماع

السنة الأولى علوم اقتصادية

السداسي الأول

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد

منسقة المقياس الأستاذة: د. براس دليلة

(2021 / 2022)

الأستاذ: توباش شكيب محاضر للمجموعات: 1+2+3+4

الأستاذ: بن شارف حسين محاضر للمجموعات: 5+6+7+8+9+10

المحاضرة الثالثة عشرة: مناهج البحث في علم الاجتماع

المراجع

- الغزوي، فهمي وآخرون، 2006، **المدخل إلى علم الاجتماع**، دار الشروق للنشر للتوزيع،عمان: الأردن.(مرجع رئيسي)
- بدوي، السيد مجمد، 1981، مبادئ علم الاجتماع، ط2، دار المعارف، الإسكندرية.
- بركات ،حليم، 2000، **المجتمع العربي في القرن العشرين** ، ط، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية.
- جدنز، انتوني، 2005، **علم الاجتماع (مع مدخلات عربية)**، ط4، ترجمة فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية.
- خمش، مجد الدين، 1998، **علم الاجتماع**، دار مجدلاوي، عمان: الأردن.
- عثمان، إبراهيم، 1999، **مقدمة في علم الاجتماع**، دار الشروق للنشر للتوزيع، عمان: الأردن.
- الدقس، محمد، 1996، **التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق**، دار مجدلاوي، عمان: الأردن.

مناهج البحث في علم الإجتماع

مدخل:

لا يوجد هناك إتفاق عام بين الباحثين في الماضي والحاضر حول وضع تصنيف موحد لمناهج وأساليب البحث العلمي، فبعضهم يأخذ بالمناهج الرئيسية فقط، وآخرون يعتبرون المناهج الفرعية مناهج رئيسية. وإن كان هناك شبه اجماع على كثير من هذه الانواع وان اختلف في تصنيفها، فسوف ينصب إهتمامنا في هذا الفصل على دراسة المناهج المستخدمة في علم الاجتماع، أو المداخل العامة التي يستعين بها الباحث في رؤية الواقع الإجتماعي من زاوية معينة أو أخرى، وكما يلي:

أولاً- المنهج التاريخي The Historical Method

1- 1- مدخل:

يقوم المنهج التاريخي في البحث على أساس دراسة أحداث الماضي وتفسيرها وتحليلها بهدف التوصل إلى قوانين عامة تساعدنا على تحليل

Activer

أوضاع الحاضر والتنبؤ بالمستقبل، وهو بذلك يصف الحوادث بطريقة موضوعية ويحاول أن يربطها في سياق زمني من أجل تقديم قصة مستمرة من الماضي الى الحاضر والمستقبل. والظواهر الاجتماعية كالظواهر التاريخية زمانية في أغلب الأحوال، إذ ترتبط ارتباطا وثيقاً بواقع المجتمع الماضية، تأثرت بها في نشأتها ونموها وبذلك فلا بد للباحث الاجتماعي من الرجوع الى الماضي لتعقب الظاهرة منذ نشأتها، والوقوف على عوامل تغيرها وانتقالها من حال الى حال. ويستخدم المنهج أيضاً في دراسة الحاضر من خلال دراسة ظواهره وأحداثه وتفسيرها بالرجوع إلى أصلها وتحديد التغيرات والتطورات التي تعرضت لها ومرت عليها والعوامل والأسباب المسؤولة عن ذلك والتي منحتها صورتها الحالية.

ويتضمن البحث التاريخي وضع الأدلة المأخوذة من الوثائق والسجلات مع بعضها بطريقة منطقية، والاعتماد على هذه الأدلة في تكوين النتائج التي تؤسس حقائق جديدة أو تقدم تعميمات سليمة عن الاحداث الماضية أو الحاضرة والصفات والافكار الانسانية.

فالباحث الذي يستخدم المنهج التاريخي يستطيع من خلال تطبيق أدوات البحث العلمي في دراسته كالدقة والموضوعية والأمانة الفكرية وجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها أن يصل إلى ربط الأحداث التاريخية وإيجاد بعض العلاقات السببية بينها، ومن ثم محاولة وضع قوانين يمكن تعميمها والاستفادة منها.

وينبغي على الطالب أن يميز بين عمل الباحث الإجتماعي وعمل المؤرخ، إذ ينصب إهتمام الباحث على تفسير وتحليل الحدث وليس سرد الأحداث وربطها بظروف بيئته الإجتماعية والسياسية والاقتصادية، بينما يذهب عمل المؤرخ إلى تدوين الحدث والإلمام بتفاصيل الماضي والأحداث الفردية المنفردة مثل شرح وسرد أحداث معركة حدثت بين قوتين. بينما يقوم الباحث

الإجتماعي بتحليل الحرب كظاهرة إجتماعية عند أكثر من مجتمع واحد وعبر حقبة زمنية واسعة من أجل أن يصل إلى أنواع الصراعات الإجتماعية[1]. إلا أن نوع المنهج أو الظاهرة المدروسة تفرض على الباحث استخدام نوع الطريقة المنهجية وليس رغبته الخاصة أو له الحرية في إختيار منهج دراسته. فمثلا إذا أراد الباحث أن يدرس أسباب الطلاق في القرن العشرين في مجتمع ما، فإن عليه استخدام البيانات التاريخية لتلك الحقبة الزمنية.

للمنهج التاريخي ايجابيات عديدة منها الكشف عن الجوانب الطبيعة البشرية في الماضي وكيف تطور المجتمع الانساني والفكر الاجتماعي ومسار تطوره. كما يوضح جذور الحياة المعاصرة الحديثة، وهذه قدرة منهجية كبيرة تتمتع بها المنهج التاريخي لأن الحياة المعاصرة قائمة على الحياة السابقة وامتداداً لها ولا تمكن دراسة الحاضر دون الرجوع الى الماضي.

أما سلبيات هذا المنهج فهي ما يلي:

1- يتضمن فرضيات تخمينية غير يقينية، أي غير قابلة للتحقيق منها بشكل عام.

2- إن البدايات الاولى للتاريخ الانساني غير معروفة.

3- لا يستطيع هذا المنهج أن يفسر لنا كيفية ربط الماضي المجهول عندنا بالحاضر المعروف، فهو بهذه الحالة لا يعطينا شيئاً ولا يفسر شيئاً انما هو منهج تأويلي.

4- إن آراء المؤرخين تختلف حول الموضوع التاريخي الواحد وان بعضهم ينقد بعضاً، وهذا دليل على ضرورة الاعتراف بوجود العنصر الذاتي في التفكير التاريخي.

5- ان الدراسات التاريخية موضع تعديل مستمر، إذ يتوقع ان تظهر في المستقبل وجهات نظر جديدة تفسر الوقائع الماضية على نحو جديد بسبب الكشف عن وقائع جديدة وبسبب اختلاف عقلية العصر الذي يعيش فيه المؤرخ[2].

ورغم هذا السلبيات فان المنهج التاريخي منهج ناقد يبحث عن الحقيقة من خلال اسلوب علمي يبدأ بتحديد المشكلة مروراً بوضع الفروض الملائمة وجمع البيانات والمعلومات وإخضاع الفروض بالاختبار ومن ثم الوصول الى نتائج منشودة، كذلك فان الاعتماد على الملاحظة غير المباشرة في هذا المنهج لا تنقص من قيمته خصوصاً اذا ما تم اخضاع البيانات للنقد والتمحيص الدقيق.

1-2- مصادر المنهج التاريخي:

الحقائق أو البيانات تكون مدونة في سجلات مثل الوثائق والمطبوعات والبحوث والدراسات الاحصائية التي تصدرها الهيئات المختلفة وتنقسم المصادر التاريخية الى ثلاثة أقسام هي[3]:

1- مصادر أولية: وهي أقوال الاشخاص المعتمدين الذين عاصروا الحدث في زمانه ومكانه وكوجهاء وأعيان وشيوخ مجتمع الدراسة والاعتماد عليهم كمخبرين وكذلك السجلات والوثائق الرسمية الصادرة عن مؤسسات حكومية أو جهات رسمية، والسجلات الشخصية، كالسير الذاتية والوصايا والمذكرات. كما تشتمل هذه المصادر على القوانين واللوائح ايضاً.

2- مصادر ثانوية: وهي ما نقل او اشتق أو أخذ عن مصادر أولية، اي أن الجهة التي تستفيد أو تستخدم البيانات الاولية تعتمد على البيانات التي

تنشر في البحوث أو الرسائل العلمية أو في الصحف والمجلات، وتكون مستقاة من مصادر أولية أو من مصادر ثانوية أخرى. ومن الأفضل استخدام المصادر الأولية، إذ إن المصادر الثانوية كثيراً ما يكون معرضة للأخطاء الناتجة عن عدم الدقة في نقل البيانات، أو أخطاء في الكتابة أو التحليل، كما إن المصادر الاولية قد تحتوي على تفاصيل أكثر بطبيعة الحال من المصادر الثانوية والرسائل العلمية يراعى في كتابتها أن تكون مستندة الى مصادر أولية بعد تحقيقها والتأكد من صحتها.

3- **مصادر ميدانية:** اذا ما كانت المعلومات المطلوبة موجودة لدى بعض الأفراد أو الهيئات أو تكون مشاهدات غير مدونة في سجلات، فان الباحث يقوم بجمعها عن طريق توجيه أسئلة للأفراد أو الحصول عليها عن طريق المشاهدة المباشرة أو دراسة الاثار وبقايا الحضارات القديمة والتراث التاريخي لبعض الثقافات عن طريق مشاهدات الرحالة.

وسواء كان المصدر أولياً أو ثانوياً فانه يتعين على الباحث دائماً أن يبذل محاولة في سبيل التأكد من صدق المصدر ومدى دقته، اذ أن بعض المعلومات والبيانات التاريخية تكون غير دقيقة، ولذلك يتعين على باحث المنهج التاريخي قبل استخدام المعلومات التاريخية أن يجري **نوعين من الاختبارات** أو تحليلات للمصادر التاريخية:

1- **التحليل الخارجي:** يجب على الباحث أن يتحقق من شخصية المخبرين وشخصية المؤلف والكاتب وزمن الوثيقة ومكان صدورها، وكذلك مدى صدق الوثائق من حيث أصالة مصدر المعلومات أياً كان نوعه وشكله وتثبيت زمانها ومكانها، والتأكد من عدم التزوير فيها. وهناك وسائل متعددة في تقييم الوثائق الرسمية وغير الرسمية للتأكد من أصالتها (Authenticity)، فهناك وسيلة المقارنة والتي يقوم المختص بمقارنة الوثيقة موضع البحث بوثائق ومخطوطات أخرى، كتبها الشخص نفسه بخط يده فهو يقارنها من

نواح مختلفة، كالمزايا، والخصائص الخطية للكاتب، والأسلوب الكتابي، والقدرة اللغوية والفكرية، ونوع الورق المستخدم ... إلخ.

2- **التحليل الداخلي:** على الباحث أيضا أن يتحقق من الظروف التي ظهرت فيها وثائق الدراسة. والتأكد من مدى صحة محتوى المادة التي تحويها الوثيقة أو المصدر من حيث دقة المعاني والرموز والمحتويات الأخرى التي تثبت أصالتها، مما تضفي ثقة عامة على المعلومات الواردة فيها.

1-3- خطوات المنهج التاريخي:

تنحصر خطوات المنهج التاريخي في عدد من الخطوات المتسلسلة والمترابطة كما يلي:

1- تحديد المشكلة: لا يختلف أسلوب تحديد المشكلة في المنهج التاريخي عنه في مناهج واساليب البحث العلمي الاخرى، من حيث الموضوع والزمان والمكان. لأن طرائق تحديد المشكلة هي نفسها في جميع المناهج العلمية بغض النظر عن موضوع الدراسة والمنهج المستخدم فيها.

2- تحديد مصادر جمع المعلومات: من الطبيعي أن الباحث بعيد زمنياً عن الوقائع التي يقوم ببحثها، وبالتالي يصعب عليه إخضاع هذه الوقائع إلى الملاحظة المباشرة. فإنه يلجأ إلى عدة مصادر يستقي منها المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة. **ومن أهم هذه المصادر بما يلي:**

أ- **السجلات والوثائق:** بمختلف أنواعها مثل: الدساتير، القوانين، سجلات المحاكم، قوائم الضرائب، قوانين الانظمة، الاحصاءات المختلفة، الصحف والكتب القديمة والمنشورات بأنواعها والصور والافلام والخرائط، والاساطير والحكايات الشعبية، السيرة الذاتية، واليوميات، الرسائل، الوصاية، العقود بأنواعها.. الخ

ب- **الآثار والشواهد التاريخية:** وهذا تتمثل في بقايا ومخلفات العصور السابقة مثل، بقايا المدن والهياكل والمدرجات والمدافن والمخطوطات... الخ.

ج- الدراسات التاريخية القيمة: وتشمل هذه الكتب والدراسات التاريخية بأنواعها المختلفة.

3- تحديد وحدة التحليل التاريخي: وهي وحدة قد تكون زمانية كأن يحدد الباحث فترة معينة يريد تحليل معطياتها وقد تكون هذه الوحدة مجموعة من الجماعات أو نظاماً أو ظاهرة أو مجتمعاً محلياً.

4- تحليل البيانات التاريخية: أو ما يسمى أحياناً بالتحليل التاريخي، وسواء كان مصدر جمع البيانات أولياً أو ثانوياً، فإن على الباحث أن يبذل محاولة جادة في سبيل التأكد من صدق مصدر جمع البيانات ووقته.

1-4- صياغة الفروض في المنهج التاريخي:

لا تختلف صياغة الفروض في البحث التاريخي عن صياغة الفروض في الأبحاث الأخرى، ويتطلب البحث أن يضع الباحث فرضاً أو فرضيات تساعده في تحديد مسار إتجاهه ووجهته وتوجهه الى جمع معلومات معينة، ثم يقوم الباحث بتعديل الفرض في ضوء ما يجمعه من معلومات. والفروض التي يفترضها المؤرخ قد تكون في شكل تعليل لحادثة أو ظاهرة معينة، أو في شكل مسلمة من المسلمات أو افتراض من الإفتراضات التي يمكن أن يبني عليها حكم معين... الخ. فالفروض في البحث التاريخي تتطلب مهارة فائقة، لأن الباحث يدرس ظاهرة وقعت في الماضي، ولها عوامل متعددة وهذا يتطلب جرأة في تحديد الفرض. ويعتبر جمع المعلومات من مصادرها الأولية والثانوية ونقد هذه المعلومات بمثابة اختبار لفرضيات الدراسة وإثبات أو نفي لها.

ومن رواد المنهج التاريخي في علم الاجتماع، المفكر إبن خلدون (1332-1406) في مقدمته حينما ربط الاحداث التاريخية الاجتماعية ببعض وربط العلة بالمعلول، ولويس مورجان (1819-1881) الذي درس تطور المجتمع الانساني من الحالة البدائية المتوحشة خلال المرحلة الوسطى الى المرحلة البربرية ثم الى المدنية الحديثة، وقد استخدم توماس هويز

(1588–1679) هذا المنهج في تفسير مسيرة المجتمع الانساني إذ قال إن المجتمعات الانسانية قبل ان تصل الى مرحلة الحياة الاجتماعية مرت بمراحل كانت تعيش فيها على الطبيعة.

ودرس أوغست كونت (1798–1857) هذا المنهج في تطور المجتمع الانساني من خلال ثلاثة مراحل وهي، المرحلة اللاهوتية، والمرحلة الميتافيزيقية، والمرحلة الوضيعة وكذلك هربرت سبنسر (1820–1903) (من اصحاب المدرسة التطورية) الذي قال إن المجتمع يتطور من البسيط الى المركب...). وطالب علماء الإجتماع بالإعتماد على المنهج التاريخي لدراسة الظواهر الإجتماعية في حالتها الدينامية.

كما يظهر استخدام المنهج التاريخي لدى علماء الإجتماع والأنثروبولوجيا واضحاً في دراساتهم للثقافة، حيث أن الإهتمام بدراسة أصول الثقافات وتطورها يعكس عملية إعادة بناء التاريخ الثقافي، وتقوم هذه العملية على أساس دراسة وتصنيف الخصائص الثقافية وتتبعها وأثر التتابع الزمني عليها.

بيد أن أكثر حقول علم الإجتماع إهتماماً بالمنهج التاريخي هوعلم الإجتماع الديني وعلم الإجتماع الثقافي وعلم إجتماع المعرفة وحقل التغير الإجتماعي والفكر الإجتماعي، لكن هذا لا يعني أن باقي فروع علم الإجتماع تستغني كلياً عنه، بل إن نوع الظاهرة المدروسة تفرض على الباحث استخدام نوع الطريقة المنهجية. ومن أمثلة الدراسات الإجتماعية التي استخدمت المنهج التاريخي مع المناهج الإجتماعية الأخرى:

1- طاهر حسو الزيباري- دور المرأة الكردية في المشاركة السياسية – دراسة إجتماعية ميدانية.

2- محمد سعيد ملا حسين البرواري- دور التعليم الجامعي في التنشئة السياسية- دراسة ميدانية.

3- سليم بطرس الياس - دور المثقفين في بناء المجتمع المدني- دراسة اجتماعية ميدانية.

إن المنهج التاريخي يناسب الدراسات الاجتماعية الكردية والعربية أكثر من المناهج الاجتماعية الاخرى، وذلك لارتفاع معدل الامية في المجتمع، وأن العديد من الظواهر والاحداث والمشكلات الاجتماعية في المنطقة ما زالت بكراً غير مدروسة ولها جذور تاريخية مثل الظواهر والاحداث الملتصقة بالقيم الاجتماعية الموروثة والتنسيق السياسي والاقتصادي والديني والحركات السياسية والزعامات والقيادات والثورات والتطرف الديني... الخ. فضلاً عن ذلك فإن التاريخ الاجتماعي الكردي ما زال مهملاً إلى حد ما من قبل الباحثين والمؤرخين العراقيين والكرد.

ثانياً- منهج المسح الاجتماعي Survey Social

2-1- مدخل:

يعتبر منهج المسح الاجتماعي من أشهر مناهج البحث وأكثرها استخداماً في الدراسات الوصفية خاصة وأنه يوفر الكثير من البيانات والمعلومات عن موضوع الدراسة. ويعتبر المسح أكثر طرق البحث الاجتماعي والتربوي استعمالاً، ذلك لاننا بواسطته نجمع وقائع ومعلومات موضوعية عن ظاهرة معينة أو حادثة مخصصة أو جماعة من الجماعات أو ناحية من النواحي (صحية، تربوية، اجتماعية... الخ).

ويعرف المسح بأنه عبارة عن دراسة عامة لظاهرة موجودة في جماعة معينة وفي مكان معين وفي الوقت الحاضر، دون الخوض في تأثير الماضي والتعمق في هذا الماضي، كما انها تدرس الظواهر كما هي دون تدخل الباحث فيها والتأثير على مجرياتها. وفي المسح الإجتماعي يتم جمع بيانات مقننة من مجتمع البحث، وتعد الإستبيان والمقابلات المقننة أكثر

الأساليب استخداماً في تنفيذ المسوح الإجتماعية. ويتمثل الغرض الرئيسي من إجراء المسح في إنتاج بيانات تشكل أساساً للتعميم حول مجتمع المسح أو الجماعات المستهدفة.

وتستخدم الدراسات المسحية ايضاً لاكتشاف العلاقات الارتباطية بين المتغيرات، مثلاً قد يحاول باحث اكتشاف العلاقة بين متغيرات السن والدين والمستوى الثقافي والحاجة الاقتصادية وتفكك العائلة وبين نسب الطلاق في مدينة ما.

وعلى العموم فإن التعاريف المتعلقة بالمسح الاجتماعي كافة تتفق على أن المسح الاجتماعي عبارة عن:

1- دراسة عملية للظواهر الاجتماعية الموجودة في جماعة معينة وفي مكان معين.

2- إنه ينصب على الظواهر الحالية، إذ أنه يتناول أشياء موجودة بالفعل وقت اجراء المسح وليست في فترة ماضية.

3- إنه يسعى إلى تعميم النتائج للإستفادة منها في وضع الخطط والبرامج لإجراء الإصلاح الاجتماعي.

والمسوح الإجتماعية **نوعين رئيسيين**، هما: المسح الشامل حيث تجمع معلومات شاملة حول جوانب الظاهرة المدروسة من جميع وحدات البحث سواء أكانت افراداً أو جماعات. والمسح بالعينة، وهو أكثر استخداماً وشيوعاً من المسح الشامل، وذلك لقلة تكاليفه نسبياً، ولإمكانية الحصول على نتائج ممثلة، أي يمكن تعميمها على جميع وحدات مجتمع الدراسة. والباحث في هذا النوع يكتفي بدراسة عدد محدود من الحالات أو المفردات في حدود الوقت والجهد والإمكانيات المتوفرة لدى الباحث.

ولدراسات المسح الإجتماعي **ميزة أساسية**، كونها تمثل أسلوباً ناجحاً في دراسة الظواهر والأحداث الإجتماعية التي يمكن جمع معلومات وبيانات

نوعية وكمية عنها، وفي كونها وسيلة لقياس أو إحصاء الواقع لوضع الخطط وتطويرها.أي أن منهج المسح الإجتماعي يتناسب مع الدراسة الكمية للظاهرة الإجتماعية.

أما عيوب المسح الاجتماعي فهي:

1- إن الدراسات المسحية تهتم بالشمول أكثرمما تهتم بالعمق، فالباحث الذي يقوم بعملية المسح الاجتماعي يهتم بدراسة أراء الناس ومواقفهم المعلنة دون أن يهتم بالتحليل أو بالتعميق في دراسة العوامل التي تؤدي الى هذه الاراء والمواقف.

2- يرى بعض الباحثين إن الدراسات المسحية لا تعطي الباحث مرونة كافية لاستيعاب الظاهرة، كما قد يجدها في الواقع، وذلك لأن الباحث يعد مسبقاً أدوات بحثة كالاستبيان مثلاً قبل أن يبدأ عملية المسح، وبذلك يقيد نفسه في أسئلة الاستبيان فقط، مما قد يؤدي الى اغفال بعض المعلومات التي يستوعبها الاستبيان، غير أن هذا النقد يمكن ان تقل أهميته كثيراً أذا كان الباحث قد أعد استبيانه بعد فترة كافية من الدراسة والملاحظة، كما يستطيع الباحث أن يعزز المعلومات التي يحصل عليها من الاستبيان بأستخدام أدوات اخرى كالمقابلة أو الملاحظة[4].

3- من عيوب المسح الاجتماعي أيضاً الخطأ الذي يقع فيه الباحث أثناء اختيار العينة، ومعنى هذا أنه لو حدث خطأ في اختيار العينة، فإن هذا الخطأ سيلحق بالمسح كله ويؤثر عليه ويترتب على ذلك أن أي تفسير للبيانات التي تتوافر في هذا المسح يجب أن يقوم على أساس هذا الخطأ في اختيار العينة وكذلك على الصدفة الناتجة عن ذلك.

4- وجود خطأ التحيز في توزيع استمارة الاستبيان سواء كان تحيزاً من قبل الباحث أو المبحوث.

ومثال على الدراسة المسحية، اذا ارادت أحد رؤساء الاقسام العلمية في جامعة ما، معرفة (تحديد) الأساتذة الذين سيحالون للتقاعد في السنة القادمة وفق قانون الخدمة الجامعية، عليه آنذاك أن يقوم بمسح شامل لسجلات الذاتية في قسمه، ويلاحظ متغير السن، ويعرف الاشخاص الذين سيبلغون سنه التقاعد خلال السنة القادمة

2-2- خطوات المسح الاجتماعي:

فالمسح الإجتماعي كغيره من مناهج البحث العلمي والإجتماعي، يسير في خطوات أساسية كما يلي:

1- تحديد مشكلة البحث.

2- تجديد الاهداف العامة والخاصة لموضوع البحث.

3- تجميع وتحديد البيانات التي يتطلبها موضوع الدراسة.

4- الاداة البحثية الملائمة لجمع هذه البيانات، وعادة ما يستخدم في المسح الاجتماعي أسلوب المقابلة Interview الذي قد يعتمد على اعداد استخدام الاستبيان، كما تستخدم الملاحظة Observation كأداة لجمع البيانات.

5- الاستفادة من الاحصاءات والسجلات الرسمية.

6- تصنيف البيانات وتفريغها وتحليلها.

7- استخلاص النتائج.

2-3- أوجه الاختلاف بين المنهج المسحي والمناهج البحثية الأخرى:

يختلف المنهج المسحي عن المناهج البحثية الاخرى بما يلي:

1- يختلف المنهج المسحي عن المنهج التاريخي في أن المسح يركز على الحاضر، بينما تركز الدراسات التاريخية على الماضي وأحداثه وما تتركه من أثار على الحاضر.

2- يتميز المسح عن المنهج التجريبي، في أن المسح يدرس الظروف كما هي عليه في الواقع ولا يتدخل في مسيرة الاحداث، بينما تجري المنهج التجريبي في المختبر. كما يهتم التجريب في دراسة الظواهر بحثاً عن الاسباب والتعرف على العوامل التي تؤثر فيها.

3- يختلف المسح عن منهج دراسة الحالة في جانبين حيث تتميز دراسة الحالة بالتعمق في دراسة وحدة دراسة تفصيلية. أما الدراسات المسحية فتدرس مجالاً أوسع أو عدد أكبر من الوحدات ولكن أقل عمقاً.

يستخدم في الدراسات المسحية أدوات البحث العلمي المختلفة للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة مثل الاستبيان والمقابلة وهي أكثرها شيوعاً، والملاحظة والسجلات اليومية والدورية التي يعدها العاملون عن نشاطاتهم ودراسة آراء عدد من الرؤساء الذين يشرفون على هذه الوظيفة.

وتشتمل الدراسات المسحية على:

1- المسح التربوي المدرسي.
2- طريقة تحليل العمل.
3- للدراسات المسحية للرأى العام.
4- مسح السوق.
5- المسح الاجتماعي.

ثالثاً- المنهج المقارن The Comparative Method

لـــم يحتل المنهج المقارن مكانة في علم الإجتماع كما حـــدده دوركايم (1858-1917) ومن بعده فليتشر. ويعود ذلك في جزء منه إلى بزوغ علم الإجتماع التأويلي الذي لا يسعى إلى تفسير الفعل الإجتماعي في ضوء الأسباب الخارجية، هذا بالإضافة إلى أن علماء الإجتماع أصبحوا أكثر وعياً بمشكلات المقارنة الإحصائية.

إن تسارع الإهتمام المتزايد بالعولمة أو علم الإجتماع العالمي أدى مرة ثانية إلى زيادة شعور علماء الإجتماع بأهمية المقارنة الإجتماعية. إن تصنيف المجتمعات إلى تقليدية، وحديثة، وما بعد الحديثة يشكل أساساً عاماً ومفيداً لهذا النوع من مقارنة المجتمعات، ويستخدمه تقريباً عدد كبير من علماء الإجتماع[5].

يركز هذا المنهج من البحوث على مقارنة جوانب التشابة والاختلاف بين الظواهر الاجتماعية لغرض اكتشاف أي العوامل أو الظروف التي تصاحب حدوث ظاهرة أجتماعية أو ممارسة معينة، على أن تكون المقارنة في حقبة زمنية واحدة، أو تقوم بمقارنة ظاهرة واحدة في نفس المجتمع في فترة زمنية مختلفة لمعرفة تطورها وتغيرها، ولكي يحقق الباحث الاجتماعي أهدافه العلمية بتطبيق منهج الدراسات المقارنة عليه أن يقوم بتصنيف دقيق للثقافات الانسانية للمجتمعات المشمولة بالدراسة، ثم تنظيم مشاهداته عن هذه الثقافات. وأخيراً تصنيف المادة التي انتهى من جمعها لغرض التسجيل والتحليل.

يخضع التحليل المقارن إلى أربع حالات من المقارنة وهي كما يلي[6]:

1- مقارنة متغير واحد في مجتمعات متشابهة، مثلاً كدراسة الوضع التربوي لابناء العمال في المدارس الابتدائية عند مجتمعين صناعيين.

2- مقارنة عدة متغيرات في مجتمعات متشابهة، كدراسة التطور السياسي لعشرة أقطار نامية. ويصنف متغير التطور السياسي الى خمس وحدات إجتماعيـــة كما يلي: 1- الوظيفة الاداريـــة، 2- الوظيفة القانونية، 3- التنظيم الحزبي، 4- السلطان والسلطة، 5- تأثير المواطنين.

3- علاقة عدة متغيرات في مجتمع واحد، مثل دراسة علاقة معدل الانجاب بالطبقة الاجتماعية والمنطقة الجغرافية (حضرية وريفية) في المجتمع الكردي.

4- علاقة عدة متغيرات في مجتمعات متباينة، مثل دراسة علاقة التنمية الاجتماعية وعلاقتها بالدخل القومي في مجتمع صناعي ومقارنة تلك العلاقة بمجتمع زراعي.

بيد أن بحوث المقارنة تمتاز عن البحوث غير المقارنة في عدة جوانب[7]:

1- تؤدي البحوث المقارنة إلى زيادة قدرة الباحث على تقديم تفسيرات أكثر قوة للظاهرة المدروسة، إذ أن هذه التفسيرات تستند إلى أدلة تجمع من عدة مجتمعات وليس من مجتمع واحد، مما يقلل من تأثير عوامل الصدفة، والتحيزات الثقافية.

2- تؤدي البحوث المقارنة إلى تدعيم قدرة الباحث على زيادة مدى المتغيرات المدروسة التي يشملها تصميم البحث باستخدام مؤشرات متنوعة مستمدة من أكثر من مجتمع مثل المؤشرات التي تستخدم لقياس المكانة الإجتماعية، والتي تشمل في المجتمع الغربي، الدخل، والمهنة، لكنها في المجتمعات النامية تشتمل أيضاً على مكان السكن، والنسب الأسري.

3- تسمح البحوث المقارنة بالإستعانة بالعوامل والجوانب الثقافية والإجتماعية الخاصة بكل مجتمع مدروس في تفسير النتائج، مما يدعم أيضاً قوة هذه التفسيرات، ويزيد من صمودها في وجه الإنتقادات.

وعلى الرغم من هذه المميزات للمنهج المقارن، وتعتبر من أرقى أنواع الدراسات الوصفية، فإنها في التطبيق العملي تواجه عدداً من الصعوبات منها:

1- من الصعب في كثير من الأحيان تحديد السبب من النتيجة أو العلة من المعلول خصوصاً إذا كان التلازم بينهما هو تلازم قائم على الصدفة وليس تلازماً سببياً.

2- لا ترتبط النتائج غالباً وفي كثير من العلوم بعامل واحد بل تكون حصيلة مجموعة من العوامل المتداخلة والمتفاعلة مع بعضها البعض.

3- قد تحدث ظاهرة ما نتيجة لسبب ما في ظرف معين وقد تحدث هذه الظاهرة نتيجة لسبب آخر يختلف عن السبب الأول في ظرف آخر.

4- لا يمكن في حالة المنهج المقارن ضبط المتغيرات المختلفة، والتحكم بها كما هو الحال في المنهج التجريبي وذلك بسبب تداخلها وتشابكها مع بعضها البعض، وبالتالي يصعب عزلها والسيطرة عليها، لذلك فإن المنهج المقارن لا يوصل لنفس دقة النتائج التي يمكن تحقيقها في حالة المنهج التجريبي[٤].

5- قد تحدث تغيرات جذرية أساسية في الفترة الزمنية التي تقع بين المقارنة الأولى والثانية (عند مقارنة ظاهرة معينة في فترتين زمنيتين مختلفتين) مما يؤثر على صدق نتائج المقارنة وثباتها.

6- من الصعب فصل دراسة الظاهرة الإجتماعية بمعزل عن محيطها الإجتماعي الذي نشأت فيه، فهي ليست مجردة من الإرتباطات الإجتماعية والثقافية، وهذا الإغفال يقوم به أصحاب المنهج المقارن أيضاً.

بيد أن منهج المقارنة يقوم على معالجة الظواهر التي يصعب معالجتها بالبحوث التجريبية. ففي العلوم الطبيعية يمكن إثبات ظاهرة معينة عن طريق التجربة، وأما في علم الإجتماع، فيتم إثبات الظاهرة عن طريق مقارنة الحالات التي تحدث فيها تلك الظاهرة بالحالات التي تخلو منها، وبالتالي كشف الارتباطات السببية بينها، ولهذا فإن أسلوب المقارنة هو (أسلوب

التجربة غير المباشرة)، ويرى **جون دوبي** John T.Doby، في كتابه (المدخل للبحوث الإجتماعية) أنه إذا اتيحت للباحث ظواهر شوهدت في أماكن مختلفة وأزمنة مختلفة وتحت ظروف مختلفة فإن ذلك يعطي للمقارنة قاعدة عريضة ومادة غزيرة[9].

ان افضل انواع التحليل المقارن هو الذي يبنى على أساس برهنة الفرضيات أو رفضها عند عدة حضارات أو مجتمعات مختلفة ومتباينة من أجل توسيع المجرى الفكري في التنظيم الاجتماعي ومن أجل الوصول الى تعميمات أوسع لنتائج الدراسة. لكن مثل هذه البحوث تتطلب جهداً أكثر وتكلف مالاً باهضاً.

رابعاً- منهج دراسة الحالة Case Study Method

4-1- مفهوم دراسة الحالة:

يختلف علماء المناهج في تحديد دراسة الحالة، هل هي منهج ضمن مناهج البحث أم أنها احدى الطرق التي عن طريقها يتم اجراء بحث معين، أو يمكن اعتبارها احدى أدوات جمع البيانات. يذهب قاموس علم الاجتماع الذي وضعه **فايرشايلد** Fairchild، الى أن دراسة الحالة منهج في البحث الاجتماعي عن طريقه يمكن جمع البيانات ودراستها، بحيث يمكن رسم صورة كلية لوحدة معينة في علاقاتها المتنوعة وأوضاعها الثقافية.

ودراسة الحالة هي الدراسة التي تهتم بحالة فرد أو جماعة أو مؤسسة يصعب على الباحث استخدام المناهج الاخرى من أجل جمع معلومات عن أفراد مجتمع الدراسة بأسلوب معمق[10].

ولا يؤخذ بهذه الطريقة جميع تخصيصات علم الاجتماع، فعلم الاجرام وعلم النفس الاجتماعي يأخذان بها، بينما علم السكان أو علم الاجتماع الحضري لا يأخذان به. ويستعمل منهج دراسة الحالة بكثرة في ميداني الطب وعلم النفس، أو دراسة مجموعات صغيرة من أفراد المؤسسات الاصلاحية كالسجون وأصلاحيات الاحداث ودور الرعاية، وكما يمكن الجمع بين الدراسة الكمية والكيفية في هذا المنهج.

ودراسة الحالة نوع من الدراسات الوصفية، أو أسلوباً من أساليب البحث الوصفي، يزود الباحث ببيانات كمية وكيفية عن عوامل متعددة تتعلق بفرد أو مؤسسة أو أسرة أو عدد قليل من الأفراد أو نظاماً إجتماعياً وحالات محددة. وتتضمن هذه البيانات جوانب شخصية وبيئية ونفسية وغيرها، مما يمكن الباحث من إجراء وصف تفصيلي متعمق للحالة موضوع الدراسة. وإذا كان موضوع الدراسة منصباً على المؤسسات الإجتماعية، فإن كل مؤسسة إجتماعية تعتبر بمثابة حالة، بينما يصبح الأفراد مجرد أجزاء أو مواقف أو عوامل داخلة في تكوين الحالة.

ويعتقد بعض العلماء في البحث الإجتماعي بأن منهج دراسة الحالة قد يدرس مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو يدرس جميع المراحل التي مرت بها للوصول إلى التعميمات العلمية المتعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها[11].

ومن أدوات هذا المنهج أو إجراءاتها كما هو الحال في مناهج البحث الأخرى، المقابلة الشخصية ودراسة الوثائق والسجلات الرسمية والمذكرات الشخصية وتقارير الاطباء وملاحظات الجهاز الاصلاحي داخل المؤسسة وهوايات المبحوثين، وكذلك الملاحظة، الفحوص والاختبارات. هذه الإجراءات هي متطلبات أو تقنيات دراسة الحالة.

مثال:

إذا قام أحد الباحثين بدراسة وضع السجناء في إحدى السجون في كُردستان- العراق، فالباحث في هذه الدراسة يصعب عليه دراسة المجرمين عن طريقة المقابلة أو الاستبيان. بل تسهل دراسة حالات من المجرمين عن طريقة الملاحظة بالمعايشة مع الاعتماد على الوثائق والسجلات الرسمية الصادرة من دوائر الشرطة أو السجن أو المستشفى. وفي هذه الحالة يركز الباحث على الجانب الاجتماعي والنفسي وأسباب انحراف أو احتراف المبحوث لهذا السلوك الجرمي.

وتستلزم دراسة الحالة أحياناً اشتراك فريق من تخصصات مختلفة، لكل فرد في الفريق دور يقوم به ويجمع من خلال هذا الدور بيانات عن الحالة. وتتم مناقشة البيانات الواردة من كل عضو في الفريق في اجتماع يسمى مؤتمر الحالة (Case Conference) ويخرج هذا المؤتمر بتوصيات حول الحالة من حيث إجراء المزيد من البحث أو السير في تنفيذ الخطة العلاجية[12].

مثال:

لدراسة حالة إنخفاض المستوى التعليمي لطلبة قسم علم الاجتماع في جامعة صلاح الدين، من المفترض أن يشترك في هذه الدراسة رئيس القسم ومقرر القسم وولي الامر والمرشد. وقد يكون هناك أدوار أخرى للأساتذة أخرين في القسم. ولكل منهم دور محدد وواضح يقوم به بالتعاون مع فريق الحالة للوصول الى علاج لتلك المشكلة ومتابعة هذا العلاج المقترح والحكم على مدى فاعليته، لذا فإن دراسة الحالة قد تكون شكلاً من أشكال بحوث التقويم من خلال تنوع مصادر المعلومات وشمولية المعالجة.

4-2- خطوات دراسة الحالة[13]:

1- تحديد مشكلة الدراسة أو نوع السلوك المطلوب دراسته.

2- تحديد المفاهيم والفروض العلمية والتأكد من توفر البيانات المتعلقة.

3- إختيار العينة المماثلة للحالة التي يقوم بدراستها.

4- تحديد وسائل جمع البيانات كالملاحظة والمقابلة والوثائق الشخصية كتواريخ الحياة والسير والمفكرات ... الخ.

5- تدريب جامعي البيانات.

6- جمع البيانات وتسجيلها وتحليلها

7- استخلاص النتائج وتعميمها.

4-3- دراسة الحالة وخدمة الفرد:

خدمة الفرد هي احدى طرق الخدمة الإجتماعية، ويتميز منهج دراسة الحالة في خدمة الفرد كما يلي:

1- لا يتجه الباحث الإجتماعي إلى وضع تعميمات بل يلجأ إلى دراسة السلوك البارز في الفرد وإستقصاء المعلومات عنه.

2- يضع الباحث في إعتباره وهو يقوم بدراسة الحالة أغراض التشخيص والعلاج. بمعنى أنه يجمع المعلومات لخدمة التشخيص والعلاج، لذا فعمليات الدراسة والتشخيص والعلاج مترابطة في خدمة الفرد.

إذاً تعد دراسة الحالة الخطوة الاولى في عملية خدمة الفرد.

أما أهداف دراسة الحالة فهي:

أ- الأهداف المباشرة:

1- فهم وتقييم شخصية الفرد.

2- التعرف على نمط الحياة الذي يعيش فيه وبيئته الاجتماعية.

3- الكشف عن الظروف التي ظهرت فيها المشكلة لأن كل موقف يحتوي على عوامل مختلفة تتفاعل مع بعضها بنسب متفاوتة مما يخلق الموقف الذي يكزن الفرد فيه .

أما الأهداف غير المباشرة لمنهج دراسة الحالة فهي:

1- التعرف على السمات المشتركة لبعض المشكلات النوعية في مجالات خدمة الفرد.

2- إختيار الفروق بعد دراسة عدد معين من الحالات تمثل تمثيلاً مناسباً الفئة التي أخذت منها، وتعديلها أو تدعيمها وفقاً لنتائج الإختبارات.

3- تحديد المعيار الأمثل لأساليب القابلة والإتصال بالمصادر المختلفة من واقع الحالات المتطرفة إيجابياً وسلبياً والحالات العادية على السواء[14].

4-4- الانتقادات الموجهة الى منهج دراسة الحالة:

على الرغم من أهمية طريقة دراسة الحالة في البحث الاجتماعي. الا أن هذه الطريقة قد وجهت اليها عدة إعتراضات تضع حدوداً معينة، لاستخدامها في البحوث الاجتماعية. ويمكن حصر أهم العيوب والانتقادات التي تؤخذ على منهج دراسة الحالة كما يلي:

1- يوجه النقد الى الادوات المستخدمة في جمع البيانات كتاريخ الحياة وغيرها من السجلات الشخصية ومن الممكن الاعتماد على مصادر رسمية

أو شخصية أخرى للتأكد من صدق البيانات وموضوعيتها كالتقارير والإحصاءات الرسمية والسجلات الموثوق بصحتها.

2- صعوبة تعميم النتائج في منهج دراسة الحالة، لان طبيعة الحالة إنفرادية فمن الصعب أن تكون أساساً للتعميم. فكل حالة تختلف عن غيرها من الحالات.

3- وجود عنصر الذاتية (Subjectivity) والحكم الشخصي في إختيار الحالات وفي تجميع البيانات. أي إنه يفتقر إلى الموضوعية (Objectivity).

4- عدم صحة البيانات المجمعة أحياناً، لان الشخص المبحوث قد يتعاطف مع الباحث بالمعلومات التي يرى أنها ترضي القائم على البحث وليس بالضرورة كما حدثت. وقد يندفع إلى المبالغة والتركيز على الجوانب التي تدعم موقفه ويتجنب الجوانب التي تتناقض معه.

وعلى كل حال فمعظم هذه الإنتقادات، لا يختص بها منهج دراسة الحالة من دون مناهج البحث الإجتماعي الاخرى، رغم ذلك فقد اثبتت دراسة الحالة في الوقت الحاضر فعاليتها وقيمتها في مجالات متعددة كالتعليم والاجتماع، وما يبدو مؤكداً أننا نتمكن من رؤية العلاقة بين العوامل المعزولة بصورة أكثر وضوحاً من مجرد التحليل الكمي[15].

وأخيراً، فان طريقة دراسة الحالة هي مدخل ينظر إلى أي وحدة إجتماعية نظرة كلية شاملة تستوعب تطور هذه الوحدة ونموها، سواء كانت تلك الوحدة شخصاً أو أسرة... الخ.، وتعتمد هذه الطريقة لتحقيق تلك النظرة الكلية على جمع أكبر عدد من المعلومات والبيانات عن الوحدة المدروسة للوصول إلى النتائج المتعمقة للوحدة. كما يمكن أن يصل الباحث إلى تعميمات تنطبق على الحالات المشابهة من خلال دراسة عدد من الحالات وتجميع المعلومات عنها ووضع فرضياته واختبارها والتوصل إلى النتائج المتعلقة بشأنها.

خامساً: منهج تحليل المضمون (المحتوى)

Content Analysis Method

5-1- مدخل:

هناك تعاريف عديدة لتحليل المضمون، إلا أن هناك شبه إجماع على تعريف كل من (برنارد بيرلسون) Bernard Berelson، (وأولي هولستي)، Ole Holsti، حيث أن **الأول** يعرّف تحليل المضمون بأنه، أحد أساليب البحث العلمي التي تهدف إلى الوصف الموضوعي المنظم والكمي للمحتوى الظاهر لمضمون الاتصال[16]. وأن **الثاني** يعرفه بأنه، وسيلة للقيام باستنتاجات عن طريق التحديد المنظم والموضوعي لسمات معينة في الرسائل الإتصالية[17].

ويتضح من **تعريف بيرلسون** أن هناك عدة عناصر لتحليل المضمون يمكن ايجازها فيما يلي[18]:

1- يتسم أسلوب تحليل المضمون بالموضوعية. والموضوعية سمة مميزة للبحث العلمي. وفي هذا الإطار على الباحث أن يتحرر من أي نزعة شخصية، وأن لا يصدر أحكامه بناء على ما يجب أن يكون. ففي إطار موضوعية البحث، لا يمكن للباحث أن يتحيز Biased لأي موقف أثناء دراسته للظاهرة محل الإهتمام، حتى يمكن لغيره أن يصل إلى نفس النتائج إذا ما أعيد تطبيق نفس المنهجية من قبل باحثين آخرين، فيصلوا جميعاً إلى درجة الصدق والثبات.

2- يجب أن يتم تحليل مضمون مادة الإتصال بطريقة منظمة وموضوعية تتمشى وقواعد البحث العلمي. فالباحث في هذه الحالة لا يختار

المادة التي تستهويه ويستبعد ما عدا ذلك، ولكنه يختار ما ينبغي دراسته بناء على أسس علمية، متمثلة في إختيار عينة عشوائية إلى جانب الالتزام بمستوى أو وحدة التحليل المناسبة،حتى يمكن الوصول إلى تعميمات علمية سليمة.

3- يرتبط تطبيق أسلوب تحليل المضمون في الدراسات الإجتماعية بوصف الظاهرة أو الظواهر المدروسة كمياً Quantitative Description. ويستلزم في هذا الأسلوب إستخدام لغة الأرقام وذلك عن طريق رصد تكرارات الفئات المختلفة لوصف الظاهرة المدروسة.

4- يهتم هذا الاسلوب بدراسة المضمون الظاهر للإتصال، أي يكون التحليل محصوراً في إطار النص محل الإهتمام والدراسة، دون تجاوز الباحث للنص المدروس أثناء عملية الوصف المبدئي للظاهرة المدروسة. ويستطيع الباحث أن يبحث عن تعليلات أو تفسيرات لشرح ما يحدث في مرحلة تحليل البيانات.

وبذلك يعتبر تحليل المضمون وسيلة من وسائل جمع البيانات، حيث يستخدم كأداة في تحليل محتوى المادة التي تقدمها وسائل الاتصال الجمعي، ففي حين ترتبط أشكال الدراسات المسحية السابقة بالاتصال المباشر مع المصادر البشرية التي تمتلك المعلومات التي يريدها الباحث، فإن دراسات تحليل المحتوى تتم من غير اتصال، حيث يكتفي الباحث بإختيار عدد من الوثائق المرتبطة بموضوع بحثه مثل السجلات والقوانين والانظمة والصحف والمجلات وبرامج التلفزيون والكتب المدرسية وغيرها من المواد التي تحوي المعلومات التي يبحث عنها الباحث. ويرتبط تحليل المضمون ارتباطاً وثيقاً بالبحوث التاريخية والمنهج التاريخي.

تحليل المضمون (المحتوى) هو أسلوب أو أداة للبحث العلمي يمكن أن يستخدمه الباحثون في مجالات بحثية متنوعة، وعلى الأخص في دراسات

علم الإعلام لوصف المحتوى الظاهر والمضمون الصريح للمادة الإعلامية المراد تحليلها من حيث الشكل والمضمون. ويستخدم أيضاً في الدراسات التربوية والنفسية والسياسية أكثر مما يستخدم في الدراسات الإجتماعية، لأن الدراسات الإجتماعية تعتمد على منهج المسح الميداني والمنهج المقارن ومنهج الملاحظة والملاحظة بالمشاركة أكثر مما تعتمد على منهج تحليل المضمون.

ومع ذلك يستخدم تحليل المضمون في الأبحاث والدراسات الإجتماعية التي يصعب مقابلة وحداتها نظراً لوفاتها أو غيابها أو بعدها الجغرافي أو إرتفاع مكانتها الإجتماعية والسياسية. لذا يضطر الباحث الإجتماعي في مثل هذه الحالات إستخدام الوثائق والسجلات والمستندات والمذكرات والمقالات والصحف وغيرها من أجل التوصل إلى الحقائق والبيانات عن موضوع البحث المزمع إجراءه[19].

5-2- إستخدامات تحليل المضمون:

هناك عدة أسباب تجعل الباحث في مجال علم الإجتماع وبقية فروع العلوم الإجتماعية الأخرى، يستخدمون أسلوب تحليل المضمون، ويمكن تلخيص هذه الأسباب كما يلي:

1- تحليل محتوى المادة التي ترمي اليها وسائل الإتصال الجماهيري، مثل الصحف والمجلات، وبرامج الإذاعة المرئية والمسموعة. فالباحث الذي يرمي إلى تحليل محتوى المادة التي ترمي إليها وسائل الإتصال يتساءل عادة على مضمون الرسالة الإتصالية، إلى جانب التساؤل عن عناصر العملية الإتصالية المتمثلة في (من يقول ماذا، إلى من، كيف وما هو الأثر؟)، حيث نلحظ أن الأدبيات تزخر بهذا النوع من الدراسات النظرية والتطبيقية.

فوسائل الإتصال الجماهيري ترمي عادة إلى توصيل رسائل محددة إلى قرائها عن طريق الرموز الإجتماعية والسياسية وغيرها من الرموز الأخرى.

2- تحليل النص للوصول إلى الإستنتاجات عن المرسل من ناحية، وعن الأسباب أو خلفيات الرسالة الإتصالية من ناحية أخرى. فمن خلال تحليل مضمون النصوص يمكن للباحث التمييز بين كتاب أو مؤلفين، حيث يمكن تمييز باحث عن آخر من خلال الكلمات أو التعبيرات المميزة لكل منهم على حدة.

3- يستخدم تحليل المضمون لاستنتاج أوجه التغير الثقافي والثقافة عن طريق قيام الباحث مثلاً بتحليل مضمون الأدبيات السائدة في أكثر من ثقافة مختلفة. ومن أمثلة الدراسات في هذا الإطار الدراسة التي قام بها (ديفيد مكيلاند) D. McCielland للتمييز بين عدة ثقافات عن طريق تحليل مضمون الأدبيات السائدة في ثقافات متباينة[20].

4- يستخدم تحليل المضمون في دراسة الجمهور المستمع أو القارىء أو المشاهد وتأثير الإتصال على الجمهور، وذلك للكشف عن الإتجاهات والإهتمامات والقيم السائدة في الجماعات المختلفة، وتحديد محور الإهتمام في محتوى الإتصال، ووصف تأثير مادة الإتصال في تغيير الإتجاهات والأساليب السلوكية للجمهور المستمع أو القارىء أو المشاهد.

5- يستخدم تحليل المضمون في الدراسات المتعلقة بالرأي العام بهدف التعرف على المشاكل التي تحظى باهتماماته واتجاهاته وردود أفعاله تجاه قضايا معينة، إلى جانب معرفة مدى تأثر الرأي العام بالدعاية الموجهة إليه ومدى مقاومته أو إنقياده لها.

5-3- خطوات تحليل المضمون:

يتطلب تحليل المضمون اتخاذ خطوات معينة لضمان نتائج علمية مقبولة هي[21]:

1- على الباحث ان يقرر ما يريد دراسته مثل مقدار العنف المشاهد في التلفزيون أو القيم الاجتماعية التي تبثها افلام الكارتون.....الخ.

2- على الباحث ان يقرر وحدة التحليل، كالكلمة او الفكرة او الشخصيات.

3- على الباحث ان يحدد طبيعة الفئات التي سوف يجري التحليل بموجبها.

4- على الباحث ان يقرر المجتمع الذي يدرسه والعينة التي يختارها.

5- على الباحث ان يقرر كيفية معالجة بيانات احصائية لاستخلاص النتائج.

5-4- المجتمع والعينة في تحليل المضمون:

يختلف مجتمع أو وحدة الدراسة في تحليل المضمون باختلاف اهداف البحث، فلو كان الباحث يريد تحليل محتوى صحيفة يومية معينة مثلا، فإن مجتمع البحث هو جميع اعداد الصحيفة الصادرة خلال الفترة التي يغطيها البحث. فاذا كانت اهداف البحث تدور حول ما يدور في برامج تلفزيون ما، يكون مجتمع البحث البرامج التي تبث خلال ساعات البث التلفزيوني. وقد تتأثر عملية تحديد وحدة البحث بعدة عوامل مثل إستمرارية أو إنقطاع الجرائد والمجلات لفترة زمنية معينة، توفر أو عدم توفر النصوص المطلوبة بالكامل، ومدى تمثيل أو عدم تمثيل المفردات لوحدة البحث محل الإهتمام والدراسة.

ومن الطبيعي أن يكون مجتمع البحث واسعاً في بعض الاحيان قلما يستطيع الباحث أن يدرسها بدراسة شاملة، وعليه أن يلجأ إلى اختيار عينة ممثلة لمجتمع الدراسة أو البحث. ومن أكثر أنماط العينات المستخدمة في دراسات تحليل المضمون عموماً العينة المتعددة المراحل أو عينة التجمعات، والعينة العشوائية المنتظمة.

إذن فالعينة المختارة في الدراسات التي تستخدم أسلوب تحليل المضمون كأداة لجمع البيانات قد تشمل (الكلمات، العبارات، الجمل، الفقرات، المباحث أو الأجزاء، الفصول، المقالات، الكتب، الخطب، الوثائق، البرامج المرئية والمسموعة، الجرائد والمجلات، السيرة الذاتية للقادة) وغيرها.

5-5- الصدق والثبات في تحليل المضمون:

لقد تناولنا من قبل مشكلة الصدق والثبات، إذ تعتبر من المشاكل الملحوظة التي ما زالت تواجهها العلوم الاجتماعية، نظراً للإستحالة ضبط شروط البحث في علم الاجتماع بنفس الدرجة الموجودة في العلم الطبيعي، ونظراً لطبيعة الظواهر والسلوك التي تدرسه هذه العلوم من ناحية أخرى. وعليه فالعينة المختارة قد لا تمثل بالضرورة مجتمع أو وحدة البحث بدقة، وإن خطأ التحيز قد يحدث في أي دراسة، فإنه يمكن القول بأن مشكلة الصدق قد لا تختفي من مجال البحث الإجتماعي والسياسي.

كما أن اختيار فرضية أو فرضيات الدراسة في اطار عينة مختارة لا تمثل بالضرورة مجتمع البحث، إلى جانب بروز ما يعرف بخطأ الصدفة. وقد يقود ذلك إلى بروز مشكلة الثبات، وهي مشكلة تبرز عموماً في حالة قيام باحث بدراسة أو تطبيق نفس منهجية البحث على مشكلة بحثية معينة مع عدم الوصول إلى نفس النتائج أو التعميمات.

وثمة إدعاء مؤداه أن البحوث الكمية أكثر ثباتاً، والبحوث الكيفية أكثر صدقاً. ويعود ذلك إلى أن البحوث الكمية أكثر تقنيناً وضبطاً، في حين أن

البحوث الكيفية أقل تحديداً وأكثر تأثراً بذاتية المبحوثين. وإذا كان التقنين والضبط يرتبطان بالثبات، فإن فهم الإستجابات الذاتية للمبحوثين يؤدي إلى تفسير أكثر صدقاً لها[22].

وهناك عدة طرق لتقدير الثبات في تحليل المضمون كما يلي[23]:

1- إعادة التحليل: يقوم الباحث بتحليل عينة من المادة قيد الدراسة ويترك تلك المادة لفترة كافية من الزمن (أسبوعين أو أكثر)، ثم يعود لتحليل المادة نفسها. ويستخرج معامل الاتفاق بين التحليلين.

2- الاتفاق بين محللين مستقلين: يقوم محللان مستقلان بتحليل العينة نفسها، ثم يجري حساب معامل الاتفاق بين التحليلين.

وتشير الدراسات إلى أن معامل الثبات المقبول يفوق (80%).

إذن، يعني بالثبات، حدوث توافق أو تطابق بين النتائج التي يتوصل إليها أكثر من باحث يستخدم نفس فئات التحليل على نفس المضمون.أما المقصود بالصدق في حالة الدراسات التي تستخدم أسلوب تحليل المضمون هو صلاحية فئات تحليل المضمون لقياس ما هو مراد قياسه.

5-6- مزايا وعيوب تحليل المضمون:

يمتاز أسلوب تحليل المضمون بعدد من المزايا هي:

1- إن عدم الإتصال المباشر بالمصادر البشرية يمكن أن يقلل من احتمال تدخل ذاتي للمصدر البشري الذي يقدم المعلومات، أو يقلل من إمكان وقوع هذا المصدر في أخطاء مقصودة أو غير مقصودة.

2- لا يؤثر الباحث في المعلومات التي يقوم بتحليلها فتبقى كما هي قبل وبعد إجراء الدراسة.

3- هناك إمكانية لإعادة إجراء الدراسة مرة ثانية ومقارنة النتائج مع المرة الأولى لنفس الظاهرة أو مع نتائج دراسة ظواهر وحالات أخرى.

ورغم هذه المزايا إلا أن استخدام هذا الأسلوب لا يخلو من بعض العيوب مثل :

1-كون بعض الوثائق التي يحللها الباحث ليست واقعية، بل تمثل صورة مثالية.

2- قد لا يستطيع الباحث الإطلاع على بعض الوثائق الهامة والتي تتسم بطابع السرية.

3- قد تكون بعض الوثائق محرفة أو مزورة، مما يؤدي إلى نتائج خاطئة بعد تحليلها.

رغم ذلك يستطيع الباحث أن يقلل من هذه الصعوبات، إذا نجح في إختيار عينة ممثلة عن الوثائق وإذا إستخدم المنهج العلمي في نقدها قبل دراستها وتحليلها[24].

سادساً- المنهج الكيفي والمنهج الكمي

تنقسم مناهج البحث في علم الاجتماع إلى **نوعين رئيسين: كمية وكيفية.** وتستخدم المناهج الكمية في انتاج بيانات عددية أو إحصائية، أي يرتبط مفهوم هذا المنهج بالكم أو الوصف ومدى قابلية الظواهر محل الدراسة للقياس. بينما المناهج الكيفية بصفة أساسية في إنتاج بيانات حول

الخبرات والمعاني الشخصية للفاعلين الاجتماعيين. وتعتمد هذه المناهج في العادة على لغة الفاعل الاجتماعي أو على ملاحظة سلوك الفاعل.

يقع المنهج الكيفي Qualitative Method عموماً في اطار المنهج التحليلي The Analytical Method المتسم بالعمومية والشمولية، على إعتبار أنه يمكننا القول بوجود تحليل كيفي وآخر كمي أو مقارن.

إذن، مصطلح البحوث الكيفية مصطلح شامل يحتوي على أنماط مختلفة من البحوث في علم الاجتماع منها البحوث الاثنوغرافية، ودراسة الحالة، والبحوث الميدانية، والبحوث الطبيعية (التي تجري في مجال طبيعي)، وبحوث الملاحظة بالمشاركة. وتختلف هذه البحوث عن بعضها البعض في أسسها الفلسفية والتحليلية، إلا أن بينها جميعاً عدداً من المظاهر المشتركة تضعها في تصنيف واحد مقارنة بالبحوث الكمية[25][25].

يختلف الإستقصاء الكيفي عن الطريقة الكمية في دراسة الظاهرات الإجتماعية والسلوكية في أنها ترفض اعتبار أن أغراض وطرق العلوم الإجتماعية هي نفسها أغراض وطرق العلوم الطبيعية والفيزيائية، على الأقل من حيث المبدأ. فالأساس في البحوث الكمية سواء في العلوم الإجتماعية أو العلوم الطبيعية أنها تسعى نحو تحقيق وإختبار النظريات وتفسير الظاهرات عن طريق تأكيد أنها مستمدة من الإفتراضات النظرية. وتبدأ البحوث الكيفية من مسلم منهجي مختلف، وهو أن موضوعات العلوم الإجتماعية أو الإنسانية مختلفة في أساسها من موضوعات العلوم الطبيعية، ولذلك تتطلب هدفاً مختلفاً في الإستقصاء ومجموعة مختلفة من طرق البحث.

إذ تؤمن البحوث الكيفية بأن السلوك الإنساني مرتبط دائماً بالسياق الذي حدث فيه، وأن الواقع الإجتماعي(مثل الثقافات والموضوعات الثقافية،

والمؤسسات، وغيرها) لا يمكن خفضه إلى مجموعة من المتغيرات بنفس الأسلوب الذي يحدث في الواقع الطبيعي. بينما تعتمد الطرق الكمية في العلوم الإنسانية على نموذج التفسير الاستنباطي الاستقرائي. ويبدأ الإستقصاء بنظرية عن الظاهرة موضوع البحث. ومن هذه النظرية نستنتج مجموعة من الفروض التي تخضع بدورها للإختبار بإستخدام إجراءات محددة مثل إجراءات التصميم التجريبي، أو السببي المقارن، أو الإرتباطي[26].

ومع ذلك فإن المنهجين يكملان بعضهما بعضاً، علماً بأنهما يختلفان في نقاط أساسية، خصوصاً ما يتعلق منهما بموضوعية الباحث ودوره[27].

1- في البحث الكمي تكتسب استقلالية الباحث عن موضوع البحث قيمة كبيرة، بخلاف ذلك فإن البحث الكيفي يعود إلى الإدراك الذاتي للباحث بوصفه عنصراً أساسياً من المعرفة.

2- إن البحث الكمي يعتمد إلى درجة كبيرة على تقنين البحوث الميدانية، فتكون أسئلة الإستبانة وكذلك الإجابة محددة مسبقاً. أما المقابلات الكيفية فهي أكثر مرونة، وتتكيف مع الحالات المختلفة.

نرى فيما سبق، حسب رأي الباحثون الكميون بأن قيم الباحث قد تلعب دوراً في تحديد الموضوع أو المشكلة التي يبحثها، ولكن البحث الفعلي يجب أن يكون خالياً من تأثير القيم، أي أن الباحث يجب أن يتبع إجراءات لعزل واستبعاد كل العناصر الذاتية، مثل القيم من موقف البحث، بحيث لا يتبقى إلا الحقائق الموضوعية. وعلى العكس من ذلك فإن الباحث في الدراسة الكيفية يعتقد أن الإستقصاء مقيد دائماً بقيم الباحث ومعتقداته، ولا يمكن التخلص من ذلك، ويجب أن يكون الباحثون صريحين حول الدور الذي تلعبه القيم

والمعتقدات في البحث، وذلك في جميع البحوث. ويعتقد الباحثون في الدراسات الكيفية أن عملية الإستقصاء مقيدة بالقيم والتقاليد في المراحل المختلفة للبحث، فهو مقيد بها عند اختيار المشكلة، ونوع البحث الذي يجريه، واختيار منهج البحث الذي يتبعه في إستقصاء المشكلة، وفي طريقة تحليل البيانات، وهل يجري بحثاً كيفياً أم بحثاً كمياً.

وهناك علاقة بين المناهج الكمية والكيفية من جهة والمنظورات البنائية والتأويلية من جهة ثانية. وبصفة عامة تبدو المناهج الكمية أكثر ملاءمة للبحوث البنائية، والمناهج الكيفية أكثر ملاءمة للبحوث التأويلية[28].

ومع ذلك يوجد تداخل شديد في استخدام المناهج الكمية والكيفية، ما دام علماء الإجتماع يسعون إلى الحصول على كلا النوعين من البيانات. ويستخدم عدد كبير من علماء الاجتماع- وربما معظمهم- هذين النوعين لاستكمال البيانات.

وبالرغم من أنه من الصعب تطبيق المنهج الكمي في العلوم الإجتماعية كما هو الحال في العلوم الطبيعية، على دراسة بعض الظواهر الإجتماعية والسياسية والسلوكية، فإن الباحثين في هذه العلوم استخدموا بشكل ملحوظ في دراسة العديد من الظواهر الإجتماعية والسياسية، مثل الإنتخابات، والرأي العام، والتنمية السياسية، والتنشئة الإجتماعية والسياسية وغيرها من المواضيع الأخرى. ويتطلب بطبيعة الحال إلمام الباحث في العلوم الإجتماعية بالإحصاء، لا سيما بالموسوعة الإحصائية المعروفة باسم (Spss) لكي يتمكن من اختيار الأسلوب الإحصائي المناسب لوصف المتغيرات محل الدراسة. فمحور التركيز في هذا المنهج هو الإجابة عن السؤال كيف (How) تحدث الظاهرة، وليس لماذا تحدث الظاهرة كما هو الحال مع المنهج الكيفي.

6-1- خصائص البحث الكيفي:

لعل أهم ما يميز منهج البحث الكيفي هو جدلية الأصالة، أصالة في الإقتراب من المبحوث، وأخرى من الواقع، وتعني الأصالة أن الباحث يفهم الموضوع في بناه الخاصة وفي خصوصيته، وهناك البنية، أو إقامة بناء، وتعني فهم الحدث، أو الميدان من منظور نظري، وعام ومقارن، وأهم خصائص تصميم البحث الكيفي هي[29]:

1- **الإنفتاح:** إذا كانت عملية البحث الكمي مقننة ومحددة، فإن عملية البحث الكيفي تكون مفتوحة. المناهج الكمية مغلقة، وتتحكم خطوات البحث فيها بعقل الباحث، أما المناهج الكيفية فتعتبر البحث مجالاً وأفقاً مفتوحاً أمام الباحث والمبحوث للتعديل والتطوير. إن مبدأ الإنفتاح يتضمن على الصعيدين النظري والمنهجي، **مجموعة من النتائج، وأهمها:**

1- التأكيد على الوظيفة الإستكشافية للبحث الإجتماعي الكيفي.

2- التخلي عن تكوين الفرضيات مسبقاً.

3- إن البحث الكيفي يركز على البحث الميداني الإستطلاعي، وهذا ما يهمله البحث الكمي غالباً.

إن البحث الإجتماعي هو بحث إكتشافي إلى حد ما، إكتشاف ووصف ميدان الدراسة يكون على حساب الدراسة النظرية للموضوع، وهذا مأخذ على المنهج الكيفي. وان الفرضيات يعدل ويوسع بناء على البيانات التي تم الحصول عليها في عملية البحث الميداني. وعليه فإن النظريات الإجتماعية والأنثروبولوجية لها طابع دينامي، ذلك أنها تتطور في أثناء عملية البحث على أساس البيانات القائمة.

2- **البحث بوصفه متفاعلاً:** إذا كانت مناهج البحث الكمي تؤكد على المسافة بين الباحث والمبحوث في عملية البحث، فإن المناهج الكيفية بخلاف

ذلك تؤكد على أن عملية البحث ينبغي أن تكون عملية تفاعلية بين الباحث، وبين الأفراد الذين ينتمون إلى ثقافة معينة.

3- الطابع الديناميكي بين البحث والموضوع: إن فهم البحث عملية تفاعل واتصال بين الباحث والمبحوث، يعني أن العلاقة بين البحث والموضوع دينامية، أي إن هذه الدينامية هي ما تميز البحث وموضوع البحث.

وكما تقول **هوبف** Hopf فإن البحث الكيفي يهتم بالمقام الأول بنماذج التفسير والفعل، التي لها إلزام اجتماعي محدد، لكن هذه النماذج الجماعية للفعل والتفسير لا يمكن تصورها على أنها موجودة وغير متغيرة، وإنما يعاد إنتاجها وتتغير وفقاً لفرضيات علم الإجتماع الكيفي من خلال أفعال وتأويلات أعضاء المجتمع الفاعلين.

4- التأمل النقدي للموضوع والتحليل: يتميز البحث الإجتماعي الكيفي بالتفكير النقدي بالموضوع، أو تأمل موضوع البحث وعملية البحث. إن مبدأ التأمل بالنسبة إلى موضوع التحليل، أي الظواهر والعمليات التي ينبغي دراستها، يقوم على التصور النظري لمجال الموضوع ذاته. إن الفرضية الأساسية للنموذج التفسيري تكمن في إفتراض التأمل النقدي لمعاني منتجات السلوك البشري اللغوية (الرموز، أفعال اللغة، التأويلات اللغوية أو غير اللغوية، والإشارات، والأفعال).

5- التفسير: يعني مبدأ التفسير أن نتوقع من الباحث الاجتماعي بيان الخطوات المختلفة لعملية البحث بقدر الإمكان، وتتحدد أيضاً القواعد التي ينبغي بموجبها تفسير البيانات التي تم الحصول عليها ميدانياً، ويتعين على الباحث الكيفي تفسير بياناته بشكل أفضل، وألا يقع فريسة للتكميم والترميز، كما هو الحال في البحث الكمي. فالبحث الكيفي فكري وعقلي وميداني، حتى الواقع الإمبريقي فإنه يبحث كإشكالية فكرية ومعرفية، بخلاف منهج البحث الكمي الذي يغلب عليه الطابع الآلي التقني.

6- المرونة: تتسم المقابلة الروائية (Narrativ) بالمرونة، وبمساهمة المبحوثين في عملية البحث. في البحث الكمي يكون ميدان البحث معروفاً ومحدداً، لذلك لا وجود للانفتاح والمرونة. أما بالنسبة إلى الباحث الكيفي فإنه يتعين عليه أن يطور ويحدد عملية البحث، بحيث إن مهمته، تتمثل في أنه يوجه البحث للحصول على البيانات والتفسيرات من الحياة الإجتماعية الإمبريقية، فالبحث يبقى متجذراً فيها.

وأخيراً، فإن هدف البحث الكيفي يكمن في كيفية طرح المشكلة وعرضها والحصول على البيانات المطلوبة.